استمارة المشاركة (مداخلة مشتركة)

الاسم واللقب: عبد الرزاق زويني.

المؤهل العلمي : طالب دكتوراه ل م د علم اجتماع التنظيم والعمل.جامعة قسنطينة2.

الوظيفة : رئيس مصلحة الوسائل والصيانة-جامعة قالمة-.

البريد الاكتروني Abderrazekzouini@yahoo.fr

الهاتف:06.57.03.57.03

الإسم واللقب: حنان كناش.

المؤهل العلمي:طالبة دكتوراه علم اجتماع التربية- جامعة سطيف2.

الوظيفة : أستاذة بقسم علم الاجتماع. جامعة قالمة.

البريد الاكتروني :kanech_epzouini@yahoo.fr

عنوان المداخلة: الجامعة وتطوير البحث العلمي رهان تحقيق تقدم مجتمعي

المحور : المسؤولية المجتمعية للجامعة وتكريس ثقافة الحوكمة

- ملخص:

للتعليم العالي وظيفتين تقليديتين هما: التدريس والبحث العلمي، لكن بمرور الزمن وتعقد الحياة اتسعت مسؤوليات الجامعة وتعددت أنشطتها، حتى أصبحت علاقتها ببيئتها متشابكة ومنه خلقت لنفسها وظيفة جديدة هي خدمة المجتمع. وفي الوقت الحاضر أصبح لا مكان للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته. وأصبح الهدف الأول للتعليم العالي هو تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى أفضل.

كذلك تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج تعليمية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي. هذا ما مثّل قوة ضغط أثرت في مختلف الدول لتحسين أوضاع التعليم العالي لديها.وسنحاول من خلال عرضنا توضيح دور مؤسسات التعليم العالي في عملية التنمية وكذا دور الجودة في العملية التعليمية في تحقيق التقدم المجتمعي.

- Abstract :

There are two traditional roles of higher education which are teaching and scientific research. However, with time passing and life getting more and more complicated, the responsibility of university and its areas of acticity multiplied. As a consequence, the university's relation with environment becomes more sophisticated and a new role of university appeared which is serving society. Nowdays, there is no higher education away from society and its problems, and developing societies becomes the main objective of higher education.Also, the increasing awarness among government officials that economic development well-prepared human ressources, which can be acheived by well-designed university programmes, pushed many states to consider improving conditions in higher education.This paper explains the role of higher education institutions in development and the contribution of quality teaching to achieving societal development.

- **مقدمة:** يشـكل التعليم العالي القاطرة التي تقود الدول لرسـم معالم التنمية المسـتدامة كونه مركز الإشـعاع الفكري والعلمي، وأحد أهم العناصـر لتقدم المجتمع من خلال تعزيز الإبتكار وزيادة مهارات الأفراد والتي بدورها تؤدي لتحسـين نوعية الحياة وتسـاهم في معالجة التحديات على المسـتوى المحلي والوطني ومواكبة التغيرات في الاقتصـاد العالمي. وانطلاقا من دور الجامعة في تحقيق أهداف الدولة الاقتصـادية والاجتماعية ونظرا لتغير النظرة الحاصـلة على مسـتوى أهداف المنظمات عامة ومؤسـسـات التعليم العالي خاصـة، توجب على هذه الأخيرة الالتزام بالاستثمار في العنصر البشري والوصول لاستشراف المستقبل، حيث أن التنافس اليوم بين الأمم هو على التطلع للمستقبل بدعم روح التجديد والإبداع والخروج من حالة الإنغلاق والهيمنة الغربية. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول النامية في إطار تحسـين وتطوير التعليم العالي إلا أن هذه المجهودات لم تصـل إلى المسـتوى المطلوب والذي من خلاله تتحقق الجودة المطلوبة للمساهمة في تشكيل مكونات التنمية الاقتصادية.

والمؤسسات الجامعية في سعيها للاستفادة من مدخل إدارة الجودة الشاملة اتجهت لتطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقا لجودة المنتج، وتحقيقا لرؤية جديدة لأهداف الجامعة المتمثلة أسـاسـا في إنماء وتطوير المجتمع بشـتى مؤسساته وجماعاته وأفراده في مجال التعليم ليكونوا منافسين وناجحين على المستوى التنافسي.

- الإشكالية:

من المتفق عليه أنه لا سـبيل إلى التطوير التعليمي إلا من خلال تطوير يتسـم بالطابع الثوري (قوة، سـرعة) بل لن تكون هناك نهضـة في المجتمع دون أن تسـبقها ثورة في النظم التعليمية. فإذا كانت الدول المتقدمة تدعو إلى ثورة في نظمها التعليمية لتتمكن من إحداث نهضة مجتمعية فما حال الدول النامية التي يستوجب بها النهوض بما هو أقوى وأعنف من الثورة بكثير. (, هاشم فوزي ، إدارة التعليم الجامعي، 2007، الصفحات 91-95)

وقد أكدت الكثير من الدراسات والأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته وأن التعليم الفعال هو الذي يكون وثيق الصـلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشـكلاتهم وقادر على إحداث التنمية الشـاملة. فالهدف الأول للتعليم العالي هو تطوير المجتمع والنهوض به إلى مسـتوى تكنولوجي واقتصـادي وصـحي واجتماعي وثقافي أفضـل،وبهذا يتحدد طريق التعليم العالي بالعمل والإنتاج والنشـاط والبناء ومواجهة المشـكلات اليومية للفرد والمجتمع.

كما أن التعليم العالي قادر على الإسـهام بدور كبير في تنمية الموارد البشـرية في ضـوء ما تملكه الجامعات من قوى بشـرية وإمكانيات مادية، وفي ضـوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الشـاملة. كما يساهم هذا التعليم في إعداد القيادات العلمية والفكرية التي تتولى قيادة المجتمع والكوادر العلمية المتخصصة التي تبحث وتدرس مشـكلاته. (رمزي أحمد، التعليم العالي و التنمية -وجهة نظر نقدية من دراسـات مقارنة-، 2006، الصفحات ص ص 102-105)

هذا وقد شـهدت البلدان العربية تطوير مسـتمر لقطاع التعليم العالي، وهذا لمواكبة عمليات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في تلك البلدان، والتي تكون في حاجة لمخرجات الجامعة لإتمام العملية التنموية.

ورغم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في إطار تحسين وتطوير التعليم العالي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، حيث تعاني الجامعات فيها من تدني مستويات البحث العلمي ونقص الدعم الكافي المخصص له.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية بحثنا كالتالي: إلى أي مدى يساهم التعليم العالي في الدول العربية في تنمية المجتمع؟ وماهي آفاق تطوير البحث العلمي كضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

I – معالم أزمة البلدان النامية:

هناك عوائق كثيرة تقف أمام تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية؛ خاصة إذا علمنا أن مؤشر قياس التنمية يعتمد على التعلم و كذا الصحة و الغذاء... وغيرها. لكن مؤشر التنمية البشرية يجب أن يعطي ثقلا مهما للحرية التي يجب أن تتعاطى معها الدول النامية على أساس أنها محور تطور الشعوب. (هاشم فوزي د.، إدارة التعليم الجامعي"، 2007، صفحة ص214)

وبعكس ما يميل إليه الشعور العام اليوم من نزعة إلى تسويد صفحة الماضي القريب، وعلاقته بمعالم أزمة الوطن العربي فإن حقبة التحول الوطني الذي صاحب الاستقلال لم تكن حقبة فقيرة بالإصلاحات والتجديدات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بدءا بتغيير البيئة النفسية التي كان يعيش فيها المجتمع العربي منذ خضوعه للاستعمار مرورا ببناء مؤسسات الدولة الحديثة وإرساء أسس الصناعات الثقيلة وبناء المنظومة التعليمية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية للسكان على أساس العدالة الاجتماعية.

وتأتي أهمية البيئة النفسية لكونها عاملا قويا في تحرير المجتمعات العربية من التسليم بالأمر الواقع والاستسلام للقضاء والقدر نتيجة حال العبودية الاستعمارية وما صاحبها من شعور بالدونية والعجز عن مسايرة الحركة التاريخية . فكان الاستقلال أول إنجاز يعيد إلى تلك الشعوب الثقة بالنفس ويحثها على استعادة قيم المسؤولية التاريخية والسياسية ويفرض عليها أخذ مصيرها بيدها. (برهان، 2005، صفحة 5)

ويمكن تلخيص معالم الأزمة الحالية التي يمر بها العالم الثالث في النقاط الآتية:

1- قلة وضعف الإبداع: من أهم معالم أزمة المجتمع النامي غياب الإبداع والإنتاج الفكري والثقافي مما أوقف معه سير المدنية في هذه المجتمعات، ويعود هذا الضعف إلى أن فكر هذه الدول هو قراءات للفكر الأوروبي الحديث الذي يتضمن أهداف إيديولوجية يعبر عليها مرة بالنهضة وأخرى بالثورة. كما نلمس غياب للعلاقة بين النظري والواقع ما أضفى جمود وعجز عن تغيير وتطوير حالة المجتمع والارتقاء به.

2- الإنغلاق ورفض التفاعل مع الآخر: قلة الانفتاح على التجربة العالمية وانغلاق العالم الثالث على ذاته، وعلى سبيل المثال من أسباب الإبداع العربي أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية الانفتاح على الحضارات الأخرى، ما فتح لها الطريق للاستفادة من موروث الثقافات القديمة البابلية والفينيقية والسريانية والمصرية واليونانية عن طريق حركات الاقتباس والترجمة. وبذلك أضحت الثقافة العربية الإسلامية الإطار المرجعي العام لكل ثقافة داخل

الوطن العربي فتعددت الرؤى والمذاهب والإستشرافات في شتى مجالات الدين والعلم والفلسفة فكان ذلك عامل إخصاب للثقافة العربية الإسلامية، لكن بعد سقوط هذه الحضارة بقي العقل العربي الإسلامي منغلق على ذاته ويكتفي بالتقليد والمحاكاة مما أسهم في اتساع الهوة الحضارية بينه وبين العالم المتقدم.

3- الحياة في الماضي: توقفت الأمة العربية عن التجديد والإضافة الخلاقة مهملة بذلك التميز بين الثوابت والمقدسات وبين المتغيرات والإبداع مما خلط بين البدعة والدين، والإبداع في الحضارة فرفضهما معا.

4- قصور الرؤية المستقبلية: إن استشراف المستقبل هي فكرة غائبة في كثير من الدول المتخلفة، والتنافس اليوم بين الأمم هو على المستقبل من حيث الإعداد له فكرا وعملا، وتبعا لحاضر دول العالم الثالث المتسم بالتمزق الاجتماعي والتخلف الفكري والخاضع للهيمنة الغربية في شتى المجالات، مما لايسمح للدراسات الإستشرافية في البلدان المتخلفة بالنجاح. وبالتالي هم في حاجة ماسة للتطلع للمستقبل والتحلي بروح التجديد والإبداع للخروج من حالة الإنغلاق على الذات أو حالة التقليد والتبعية.

5- رفض التغيير والجمود: تعتبر ظاهرة المحافظة ورفض التغيير والتجديد من أهم أسباب فشل التجارب التنموية في البلدان النامية، فمجتمعاتها تعيش حالة من الخيبة واليأس والإحباط، لذا فآفاق المستقبل تبقى رهن معرفة واقعها على حقيقته وتحليله، ثم الرغبة الصادقة في تغييره.

إن التغيير القائم على معايير علمية مدروسة هو السبيل للارتقاء بالمجتمعات، شرط أن ينبع هذا التغيير والإصلاح من رحم المجتمع، وأن يتم في إطار من الهوية القومية والخصوصية الوطنية لا أن يُفرض من أطراف خارجية. (قمر، 2008، الصفحات ص ص 95-91).

II - الخصائص المشتركة لإقتصاديات المنطقة العربية:

- الإعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى.

- معدل البطالة المرتفع منذ سنوات طويلة.

- تعمل الإقتصاديات العربية فى ظل درجات عالية من المخاطرة بسبب التوترات والصراعات المسلحة ما يؤدي إلى عزوف عن الإستثمار في القطاع الخاص، حيث يؤدى إرتفاع درجات المخاطرة إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في وسائل الإنتاج وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة.

- تعاني المنطقة العربية من هجرة الأدمغة وكذا رؤوس الأموال.

- إرتفاع معدلات السيولة في الإقتصاديات العربية، حيث يتم إعادة تدوير جزء كبير من رأس المال في شكل إستثمارات في الخارج أو في شكل أصول مالية في الداخل. (OAPEC، 2009)

- تبعية جميع الدول العربية للمركز، مع التفاوت في درجة هذه التبعية بين دولة وأخرى. كما أن آليات هذه التبعية تعيد إنتاج علاقات الإنتاج نفسها ما يساهم في تحقيق مصالح المراكز الرأسمالية العالمية.

- سيطرة قطاعات إنتاج المواد الأولية والاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية وهي مؤشر على تخلف الهياكل الإقتصادية في الدول العربية.

- المساهمة الضئيلة جدا في التجارة الدولية بسبب ضعف المنتجات العربية وعدم قدرتها على المنافسة مع المنتجات العالمية من حيث السعر والجودة. (شيبوط، صفحة ص104)

كل هذه الأسباب تفرض على الدول العربية تدارك ما فاتها بتبني مشروع تنموي يعتمد على الذات وإمكانياتها الخاصة لخلق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي بعيدا عن الخضوع للدول الكبرى.

III- الجامعة كأساس للتقدم المجتمعي:

يشكل التعليم عنصرا أساسيا في منظومة المجتمع، وتظهر أهميته في كونه أهم وسائل اللحاق بركب الإنسانية على أن يكون هذا التعليم متاحا لكل فرد من أفراد المجتمع أو لغالبيتهم العظمى، وأن يتسم بالمرونة في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع،هذا ما نصت عليه "اليونسكو" في تقرير "ديلور" المتعلق بالتعليم (1996)،الذي يقترح تصورا لعملية التعليم والتعلم في المجتمعات يمكنها من مواجهة مسارات التغير المفروضة عليها والتحكم في جوانبه. (هاشم فوزي ا.، 2011، صفحة ص26)

إن ما هو متفق عليه اليوم انه لا سبيل إلى التطوير التعليمي إلا من خلال تطوير يتسم بالطابع الثوري (قوة، سرعة) بل لن تكون هناك نهضة في المجتمع دون أن تسبقها ثورة في النظم التعليمية. فإذا كانت الدول المتقدمة تدعو إلى ثورة في نظمها التعليمية لتتمكن من إحداث نهضة مجتمعية فما حال الدول النامية التي يستوجب بها النهوض بما هو أقوى وأعنف من الثورة بكثير. (هاشم فوزي د.، 2007، صفحة ص30)

يعتبر التعليم العالي من أهم ركائز النظام التربوي لأنه يمثل مرحلة نهائية في إعداد الأطر البشرية المدربة والمؤهلة بدرجة عالية معرفيا ومنهجيا لقيادة التنمية بمفهومها الشامل، لذلك فالاهتمام بتطوير التعليم الجامعي ليس ترفا حضاريا بل هو ضرورة من ضرورات المجتمع الحديث. إذ يسمح بالحصول على المعرفة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات اللازمة للحصول على المعرفة، و استخدام المنهج العلمي في التفكير مما يزيد في القدرة على التطوير و الإبداع و التجديد. (هشام ، 2008، صفحة ص28)

فالتعليم العالي ثمرة من ثمرات تطور المجتمع وسببا من أسباب تقدمه لأنه يوفر القوة البشرية ذات المستوى العالي من الإعداد والتأهيل حتى تكون قادرة على تطوير وتحديث المجتمع. وللتعليم العالي وظيفتين تقليديتين هما: التدريس والبحث العلمي، لكن بمرور الزمن وتعقد الحياة اتسعت مسؤوليات الجامعة وتعددت أنشطتها، حتى أصبحت علاقتها ببيئتها متشابكة ومعقدة ومنه خلقت لنفسها وظيفة جديدة هي خدمة المجتمع.

فقد أكدت الكثير من الدراسات والأبحاث انه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته وأن التعليم الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم وقادر على إحداث التنمية الشاملة. فالهدف الأول للتعليم العالي هو تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي

وصـــحي واجتماعي وثقافي أفضـــل،وبهذا يتحدد طريق التعليم العالي بالعمل والإنتاج والنشـــاط والبناء ومواجهة المشكلات اليومية للفرد والمجتمع.

كما أن التعليم العالي قادر على الإســـهام بدور كبير في تنمية الموارد البشـــرية في ضـــوء ما تملكه الجامعات من قوى بشـــرية وإمكانيات مادية، وفي ضـــوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الشـــاملة. كما يساهم هذا التعليم في إعداد القيادات العلمية والفكرية التي تتولى قيادة المجتمع والكوادر العلمية المتخصصة التي تبحث وتدرس مشـــكلاته. (رمزي أحمد، "التعليم العالي و التنمية- وجهة نظر نقدية من دراســـات مقارنة-، 2006، الصفحات ص ص 105-102)

وقد تزايد الوعي بأهمية الجامعات وغيرها من مؤسـسـات التعليم العالي، خاصـة في الدول النامية التي تسـعى جاهدة لترسـيخ مكانتها في الحضـارة العالمية والقضـاء على معوقات تقدمها، واسـتغلالها الأمثل لمواردها الطبيعية والبشـرية لتحقيق التنمية الشاملة.

IV- جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية:

يعد التعليم العالي من أهم ميادين الحياة التي تسـتأثر النوعية فيها باهتمام قطاعات المجتمع كافة، بسـبب العلاقة المباشـرة بين جودة التعليم العالي والنمو المجتمعي عامة والنمو الاقتصادي خاصة. إن التعليم العالي قد أصبح بحق قاطرة التقدم، وعدم توفيره بجودة عالية صفة واضحة للتخلف.

منذ بداية تسـعينيات القرن العشـرين حصـل اهتمام واضـح للتركيز على النوعية في التعليم العالي ويكمن السـبب في ذلك إلى:

1-حدوث زيادة هائلة في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسـسـات التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم وخاصـة في الدول النامية من عام 1980 تقريبا ، في وقت شـحت فيه الموارد المالية لمؤسـسـاته بشـكل عام . و قد أثار ذلك مخاوف من تدهور في المستويات التعليمية إذا لم يحصل تركيز على كفالة النوعية الجيدة لهذا التعليم.

2- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج تعليمية و تدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي .

3- ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات منظمات التعليم العالي الدولية , ومنظمات التعاون والتمويل , مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الأبحاث والمواد التعليمية , وزاد من الحراك الأكاديمي للمعلمين والطلبة والباحثين.

إن للأســـباب الآنفة الذكر المؤدية للتركيز على جودة النوعية في التعليم طبيعة عالمية ، فقد كان كل منها بمثابة قوة ضـــغط أثرت في مختلف الدول لتحســـين أوضـــاع التعليم العالي لديها. كذلك التطورفي كافة قطاعات الجامعة وأنشـــطتها واســـتخدام التقنية ، كل ذلك أدى إلى تزايد أهمية الجودة، كما أدى إلى تنوع المهام و اتســـاع الدور الذي تقوم به مؤسـسـات التعليم العالي ما أدى بدوره إلى زيادة الاهتمام بتطبيق النظام الخاص بإدارة الجودة الشـاملة ، و ذلك بوصـفه منهجا علميا ، ووسـيلة فاعلة للتطوير والنهوض بمسـتويات الأداء والخدمات. (www.almualem.net، 2019)

٧- تطوير الإنسان أساس لتنمية التعليم العالي:

إن التنافس الحاد الذي ساد فترة الحرب الباردة بين الدول العظمى كان له دور في إشعال جذوة الاهتمام بالموارد البشرية من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإصلاح النظام التعليمي من اجل تحقيق التميز العلمي. ويتجلى التنافس العالمي حاليا في المجال التكنولوجي وبخاصة في إنتاج المعلومات.من هنا تأتي أهمية المورد البشري على اعتبار انه منتج ومستهلك لهذه المعلومات؛ فتطوير المنظمات لا يتأتى إلا بتطوير الموارد البشرية و تدريبها وما يتطلبه ذلك من جودة في السياسات التعليمية.(8)كما ان الاهتمام بالتعليم النوعي ودعم البحث العلمي ومؤسساته و العمل على تشجيع الإبداع و الابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية و التعليم و البحث العلمي. (حمزاوي، 2008، الصفحات ص ص 97-87)

و قد أثار مصطلح "الجودة" جدلا واسعا في الأوساط الإدارية على المستوى العالمي، وتم الإشارة إلى الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها ثورة إدارية هادئة، وقد حققت الصناعات اليابانية نجاحا في تحسين جودة منتجاتها و كذا زيادة إنتاجية العاملين في هذه الصناعات، الأمر الذي حمل الصناعات الأمريكية والغربية إلى الاهتمام بهذه الظاهرة و التحرك من أجل حماية حصتها في سوق الصناعة العالمي. (ناصر، 2008، صفحة ص 81)

يشارك في تحسين العملية في التعليم العالي ثلاثة عوامل رئيسة هي (القوة البشرية، القوة التعليمية ،والقوة التكنولوجية)، إذ إن القوى البشرية تتحقق من خلال رغبة الأشخاص المشاركين في العملية من (تدريسيين وطلبة وإداريين) ودافعيتهم باتجاه تفعيل العملية وتحسين أداءها، في حين إن القوة التعليمية المتمثلة بالتزام الجامعة أو (الكلية) بتهيئة وتنفيذ متطلبات العلمية التعليمية يشكل قوة ساندة للقوة البشرية ، وتحقق القوة التكنولوجية الإمكانية في انجاز النشاطات التي تتوافق والأهداف المرغوبة للعملية التعليمية.وفيما يلي رسم تخطيطي يوضح العلاقة بين القوة البشرية،القوة التعليمية والقوة التكنولوجية. (www.dr_mslm_basra.doc، 2019)

إن الإنسان هو الغاية والوسيلة في التنمية بمفهومها الشامل، فتنمية هذا الإنسان وإعداده يؤدي إلى مزيد من التنمية الشاملة وصولا إلى تضييق الفجوة في إنتاجية الفرد بين ما هو متحقق في الدول النامية وما هو عليه في الدول المتقدمة. فالاستثمار الحقيقي للموارد البشرية بالدول المتقدمة أو النامية على حد سواء لا يتحقق إلا بقدرتها على الاستخدام الأمثل لطاقات الأفراد فيها وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في هذه الدول تمثل نتاجا لكل الجهد المبذول في سبيل تنمية الفرد.

قد أصبحت تنمية الموارد البشرية عملية مهمة لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع وعلى نحو أكثر إيجابية للتمييز بين مفاهيم متقاربة في الدلالة تكون قاعدة لتنمية الموارد البشرية، و تشمل التعليم والتدريس وتنمية القدرات. فالعلاقة بين التعليم والتدريس وثيقة، إذ يبدأ التدريس من حيث ينتهي التعليم، والاثنان يسعيان إلى تنمية رأس المال الاجتماعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية والاستخدام والكسب.

هذا ما يؤكد على أهمية التعليم العالي في عملية التنمية الشـــاملة من خلال خلق أفراد قادرين على الاســـتمرار والتعامل مع المتغيرات العالمية والمحلية ومتابعة البحث ولتطوير، لذلك لابد من وجود علاقة ارتباطيه بين التخطيط للتعليم العالي وخطط التنمية للقضاء على الفقر وزيادة فرص العمل للبطالين، خاصة حاملي الشهادات العليا.

و نشير إلى أن هناك عوائق كثيرة تقف أمام تحقيق التنمية البشرية في الدول النامية؛ خاصة إذا علمنا أن مؤشرات قياس التنمية يعتمد على التعلم و كذا الصحة و الغذاء... وغيرها. لكن مؤشر التنمية البشرية يجب أن يعطي ثقلا مهما للحرية التي يجب أن تتعاطى معها دول الوطن العربي على أساس أنها محور تطور الشعوب. (آخرون، 2007)

VI - دور مؤسسات التعليم العالي في عملية التنمية :

يؤدي قطاع التعليم العالي دورا فاعلا في عملية التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، إذ يسـاهم العنصـر البشـري المؤهل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة ذلك من خلال تقليص التكلفة وزيادة الجودة واستمرار تطوير المنتوج لضمان ميزة تنافسية للمؤسسة.

هذا الأمر يتطلب من مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية إعادة النظر في شكل ومضمون التعليم من أجل تحقيق الأهداف المرســومة بما يتناســب والطموحات التنموية لها خاصــة في ظل الوضــع الراهن الذي آلت إليه الجامعات العربية، إذ تشير الكثير من المؤشرات إلى تدني مستوى التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية في هذا المجال والتدهور المستمر في هذا الجانب، بما يهدد بالقضاء على جودة التعليم للجامعات العربية. كما أن ســوء التخطيط وما ترتب عنه من حشــر الآلاف من طلبة الجامعات خاصــة في مجالات العلوم الإنســانية والاجتماعية أدى إلى تدهور المستوى التعليمي وفساد المناخ الأكاديمي، فاقتصرت طرق التدريس على أسلوب الحفظ والتلقين، و أصبح الشغل الشاغل للطالب البحث عن أسهل وسيلة للنجاح بطرق مشروعة و غير مشروعة، و انتشــار ظاهرة ســرقة المنتجات العلمية، كما شــمل هذا التدهور برامج الدراســات في نوعية البحوث ومنهجيتها و فعاليتها و ارتباطها بخدمة المجتمع و اقتصارها على الجانب النظري.

لقد باتت الجامعات العربية تشــكو من وجود كم هائل من الطلاب يقابله تدني الكفاءة وقلة الفاعلية الإنتاجية والعلمية وما صاحب ذلك من ضعف العائد الاجتماعي، وبخاصة عدم استجابة سوق العمل للتخصصات المتوفرة مما أدى إلى انتشار البطالة في أوساط المتخرجين؛ تدهور القيمة الاجتماعية للتعليم، إذ تشير الإحصاءات إلى وجود خلل وفجوة كبيرة بين سوق العمل من جهة، واحتياجات المجتمع من جهة أخرى.

إن هذه الحالة ترسم دون شك الدور المحدود الذي يؤديه التعليم العالي العربي في إدارة عجلة التنمية الشاملة، هذا ما أدى إلى البحث عن ســبل جديدة في التخطيط والإدارة، وتبني اســتراتيجيات التحديث لضــمان الجودة في التعليم العالي، رغم أن الحديث عن ذلك لازال في مرحلة التأســيس والتجربة مقارنة بكونها أصــبحت منهجا واســع النطاق في الدول المتقدمة.

VII - و اقع التعليم العالي الجز ائري و آفاق تطوير البحث العلمي:

إن الجامعة الجزائرية تسـعى إلى وضـع منظومة تكوين تتطابق مع المعايير الدولية المعمول بها لدراسـة البرامج البيداغوجية وتقويم الطالب الجامعي وفق هذه المقاييس هادفة إلى أن يكون خرجيها منافسـين وناجحين في أسـواق العمل ويتمكنون من تلبية حاجات المجتمع للتنمية المستدامة، وقامت بتطبيق نظام LMD منذ سنة 2005/2004 و الذي يقوم على فلسـفة التقويم المسـتمر، و بالرغم من المزايا المرتبطة بتطبيق هذا النظام في التعليم العالي إلا أن المعطيات و المعلومات المستخلصة حول هذا النظام تؤكد أن إدراك المفاهيم الأساسية لهذا النظام و تطبيقها على ارض الواقع يعاني جملة من الصعوبات.

فنجاح أية إصـلاحات مرهون بتجنيد كفاءات ذات أخلاقيات مهنية عالية تؤسـس لثقافة الجودة في الممارسـة التعليمية.

هذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهود والعمل على توفير الأرضية الملائمة لترسيخ مبادئ الجودة الشاملة التي تتبناها الجامعة الجزائرية للارتقاء بالتعليم العالي.

أما عن آفاق البحث العلمي في الجزائر ، فنشـير إلى أن البحث العلمي الجاد هو أحد واجبات عضـو هيئة التدريس ليس لغرض النمو المهني فقط بل لتعزيز واجباته الأخرى في مجالي نقل المعرفة و خدمة المجتمع . ولما كان البحث العلمي يعتمد على الإبداع والابتكار و خلق معرفة جديدة ، فعلى الهيئة الإدارية توفير الموارد و المناخ الملائم المؤدي إلى الارتقاء بحركة البحث العلمي في الجامعة و ذلك من خلال :

1- العمل على توفير الموارد المالية سنويا للقيام بمشاريع البحوث و الدراسات.
2- تجهيز المعامل و المختبرات و الورش بأحدث المعدات و التقنيات المتطورة و صيانتها دوريا .
3- تعيين فنيين و مساعدي باحثين أكفاء لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في انجاز أبحاثهم .
4- توفير أساليب و أدوات تقنية المعلومات المتطورة
5- دعم البحوث المبتكرة التي تفتح آفاقا علمية أو تطبيقية جديدة ووضع نظام لمنح جائزة لأفضل بحث .
6- تشـجيع أعضـاء هيئة التدريس على الحضـور والمشـاركة البحثية في المؤتمرات الدولية لإبراز اسـم الجامعة في المحـافـل الـدوليـة المتخصـصـــة ،و كـذلـك تشـجيعهم على نشـــر أبحـاثهم في مجلات دوليـة محكمـة. (-www.dr_mslm_basra.doc، 2019)

نشـير إلى أن هناك عوائق كثيرة تقف أمام تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية؛ خاصـة إذا علمنا أن مؤشـرات قياس التنمية يعتمد على التعلم و كذا الصحة و الغذاء... وغيرها. لكن مؤشـر التنمية البشـرية يجب أن يعطي ثقلا مهما للحرية التي يجب أن تتعاطى معها دول الوطن العربي على أساس أنها محور تطور الشعوب. (, هاشم فوزي، إدارة التعليم الجامعي، 2007، صفحة ص 314)

- خاتمة :

من خلال ما تم عرضه نستنتج أنه ونظرا لأهمية الجامعة كمؤسسة تهتم بتطوير وخدمة المجتمع وفق أسس علمية سليمة، ونظرا لتجارب الدول الرائدة في مجال التعليم العالي العربية منها والغربية، كان لابد لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر محاكاة التجارب الناجحة لهذه الدول، ذلك عن طريق:

1- المبادرة و استخدام أقصى ما يمكن أن يتاح من الأساليب بهدف مواكبة عصر الانفجار المعرفي، بوضع سياسات وطنية للعلم والتكنولوجيا باعتبارها خطوة ضرورية لبناء قدرات تكنولوجية في ظل اقتصاد عالمي جديد مبني أساسا على المعرفة.

2- تدعيم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي والتطوير، و كذا تدعيم المشاريع المعقولة التكلفة القائمة على المشاركة بهدف بناء القدرات التكنولوجية و ما يترتب عن ذلك من مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- توفير الدعم للبحث و التطوير في مجال الصناعة بتقوية أواصر التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، وكذا المشاريع الصناعية وشركات الإنتاج من جهة ثانية؛ سيؤدي ذلك إلى تطور في المجال الاقتصادي و ينعكس بتطور مجتمعي شامل. (سهى، 2008، الصفحات ص ص 87 - 97)

4- فصل الإطار المعرفي عن التكنولوجي، و هذا ما يميز اقتصاد المعرفة عن غيره، فهناك إمكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي و هو توجه جديد. ما يدعم هذه الفكرة ان كلفة إنتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة إلى منتجات فعلية. (فريد، 2009، صفحة ص 167).

5- إيجاد حلول لمشاكلات الجامعة التنظيمية المتمثلة أساسا في طغيان الدور الإداري على الدور البيداغوجي للمسؤولين، فالمسؤولين بالجامعة من رئيس القسم وعميد الكلية وكذا رئيس الجامعة و كذلك بوزارة التعليم العالي، تكون غالب مهامهم، ما يجعلهم مقصرين بالجانب البيداغوجي وسبل تحسين المستوى التعليمي للطلبة.

- قائمة المراجع:

- هاشم فوزي دباس العبادي آخرون . (2007). *إدارة التعليم الجامعي"* . الأردن: الوراق للنشر والتوزيع

- عصام توفيق وآخرون قمر. (2008). مدخل إلى دراسة المجتمع العربي. (الصفحات ص ص91 - 95). عمان، الأردن: دار الفكر.

.(2019 ,01 20) www.almualem.net.

.(2019 ,01 15) www.dr_mslm_basra.doc.

.-(2019 ,01 15) www.dr_mslm_basra.doc.

يوسف العبادي حجيم الطائي هاشم فوزي. (2011). *التعليم الجامعي من منظور إداري*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

حمزاوي سهى. (مارس, 2008). مبادرات التعاون بين المؤسسات و الجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة. *مجلة دراسات اقتصادية* (عدد رقم 10)، الصفحات ص ص 87 -97.

سليمان شيبوط. (بلا تاريخ). ، "اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية-"، ، ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، . *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، العدد 20* (الرقم (2))، صفحة ص104.

عبد الحي رمزي أحمد. (2006). *التعليم العالي و التنمية -وجهة نظر نقدية من دراسات مقارنة-*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.

عصام توفيق قمر وآخرون، "، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-95. (2008). (2008). مدخل إلى دراسة المجتمع العربي. عمان، الأردن: دار الفكر.

غليون برهان. (2005). العولمة وأثرها على المجتمعات العربية. *ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا حول "تأثير العو لمة على الوضع الاجتماعى فى المنطقة العربية"* ، (ص 8). بيروت.

كورتل فريد. (2009). اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية. *مجلة منتدى الأستاذ* (لعدد الخامس و السادس)، صفحة ص 167.

مراد ناصر. (مارس, 2008). الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية. *مجلة دراسات اقتصادية* (عدد10)، صفحة ص81.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .OAPEC (2009). *تقرير الأمين العام السنوى السادس والثلاثون*.

هاشم فوزي دباس العبادي و آخرون. (2007). *إدارة التعليم الجامعي*. الأردن: الوراق للنشر و التوزيع.

يعقوب مرزيق فاطمة حسين الفقيه هشام . (2008). *قضايا معاصرة في التعليم العالي*. الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.